إنفاذ قوانين الملكية الفكرية في دولة الامارات العربية المتحدة

كانت و ما زالت دولة الامارات العربية المتحدة من الدول الرائدة في حماية حقوق الملكية الفكرية وتعزيز تطبيق القوانين المتعلقة بها، وهو ما ظهر بوضوح عبر تحديث و تطوير المنظومة التشريعية بشكل دائم إضافة لإعداد و تطوير كوادر و أجهزة انفاذ القانون في جميع امارات الدولة ضمانا لتطبيق التشريعات و القوانين على ارض الواقع و يأتي ذلك في ظل القانون رقم 36 لعام 2021 بشأن العلامات التجارية، الذي يُعتبر أحد أهم الأدوات القانونية في حماية حقوق الملكية الفكرية داخل الدولة و القانون رقم 38 لسنة 2021 بشان حقوق المؤلف و الحقوق المجاورة و القانون رقم 11 لسنة 2021 في شان تنظيم و حماية حقوق الملكية الصناعية و العديد من القوانين و الانظمة المرتبطة بهذا الموضوع , سوف نسلط الضوء في هذا المقال على قانون العلامات التجارية رقم 36 لسنة 2021 و ما استحدثه من نصوص و ما عالجه من مشكلات و التي لم يعالجها القانون القديم رقم 37 لسنة 1992.

وفي سياق متصل، رفع مكتب الممثل التجاري للولايات المتحدة اسم الإمارات العربية المتحدة من قائمة المراقبة في تقرير القرار السنوي رقم 301 لسنة 2021، والذي يصدر عادة على أساس فعالية حماية الدولة لحقوق الملكية الفكرية. وبموجب القرار رقم 301، صنفت الإمارات العربية المتحدة ضمن الدول الملتزمة بتطبيق أحدث المعايير الدولية وأفضل الممارسات العالمية في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية. وأوضح الممثل التجاري للولايات المتحدة في تقريره أن الإمارات حققت تقدماً كبيراً في هذا المجال من خلال سلسلة من الإجراءات التي نفذتها عدة جهات حكومية في الدولة، أبرزها وزارة الصحة ووقاية المجتمع، والهيئة الاتحادية للجمارك، وجمارك دبي، ودائرة التنمية الاقتصادية في عجمان، والتي أظهرت جميعها أداءً متميزاً وتقدماً كبيراً خلال فترة قياسية لتطوير منظومة الدولة في حماية حقوق الملكية الفكرية.

لمحة تاريخية عن قوانين العلامات التجارية في دولة الامارات:

وشهدت منظومة حماية العلامات التجارية في الإمارات تطوراً ملحوظاً خلال العقود الماضية، حيث بدأت الرحلة مع صدور القانون الاتحادي رقم 37 لسنة 1992 ولائحته التنفيذية، والذي أرسى الأسس الأولى لتنظيم وتسجيل وحماية العلامات التجارية بما يتلاءم مع تلك الحقبة، كما تزامن ذلك مع انضمام الإمارات إلى اتفاقية باريس للملكية الصناعية في منتصف التسعينيات، الأمر الذي عزز توافق تشريعاتها مع المعايير الدولية.

ومع تزايد التحديات الاقتصادية والتطور التكنولوجي والتجاري، عمل المشرع الإماراتي على تحديث الإطار القانوني، وشهد العقد الماضي صدور المرسوم بقانون اتحادي رقم 36 لسنة 2021 بشأن العلامات التجارية، والذي دخل حيز التنفيذ في يناير 2022 مع صدور لائحته التنفيذية. ويتميز هذا القانون بتوسيع نطاق الحماية لتشمل العلامات غير التقليدية مثل العلامات ثلاثية الأبعاد والهولوغرامات وعلامات الصوت وعلامات الرائحة. كما اعتمد إنشاء أنظمة إلكترونية حديثة لتسجيل وإدارة جميع موضوعات العلامات التجارية دون الحاجة إلى أي إجراءات مادية، بدءاً من تقديم الطلب عبر موقع الوزارة الإلكتروني وانتهاءً بتقديم الاعتراضات والطعون أمام اللجان المتخصصة في النظر في هذه الموضوعات، مما يساهم في تعزيز الشفافية وتسهيل الإجراءات بشكل كبير.

ولم يقتصر هذا التحديث على التطوير التقني فقط، بل جاء لتوفير آليات أكثر فعالية لحل النزاعات وحماية حقوق أصحاب العلامات التجارية مع توفير حماية خاصة للعلامات التجارية المشهورة عالمياً، وتعكس هذه الخطوات الرؤية الاستراتيجية لدولة الإمارات في دعم بيئة استثمارية تنافسية وتشجيع الابتكار بما يتماشى مع التطورات العالمية في مجال الملكية الفكرية.

مقارنة بين العقوبات في القانون رقم 37 لسنة 1992 والقانون رقم 36 لسنة 2021:

- **الغرامات :** نصت المادتان (49) و (50) من القانون رقم 36 لسنة 2021 على غرامات أعلى بكثير مقارنة بالمادتان (37) و (38) من القانون رقم 37 لسنة 1992حيث تصل الغرامات في القانون الجديد الى مليون درهم اماراتي أي ما يعادل 272 ألف دولار تقريباً بحسب أسعار الصرف الرسمية في حين انها لم تكن تتجاوز العشرة الاف درهم في القانون القديم.
- **مدة الحبس :** نصت المادة (51) من القانون رقم 36 لسنة 2021 على مدة حبس أطول من تلك التي كانت في المادة رقم (39) من القانون القديم و التي تصل في بعض الحالات الى سنتين في حال تكرار الجريمة من قبل شخص حكم عليه سابقاً بموضوع مماثل.
- **الإجراءات الإضافية :** نصت المادة (51) من القانون رقم 36 لسنة 2021 على إجراءات إضافية مثل إغلاق المنشأة ومصادرة الأدوات، بينما كانت نظيرتها في القانون رقم 37 لسنة 1992 تنص على إغلاق المحل التجاري أو مشروع الاستغلال في حالة العود فقط مدة لا تقل عن خمسة عشر يوما ولا تزيد على ستة أشهر.
- **حالة التكرار:** وفي حالة تكرار ارتكاب الجريمة من قبل ذات الشخص تضاعف العقوبة عليه بحسب القانون رقم 36 لسنة 2021 في حين ان تكرار الجريمة في القانون القديم يعاقب عليه بذات العقوبة عن الفعل المُجَرم.

أحدث الاحصائيات الرسمية:

ونظمت وزارة الاقتصاد الإماراتية مؤخراً معرض «قطاف» في مقرها بدبي بهدف عرض إنجازات الدولة في كافة الأنشطة والمجالات المرتبطة بقطاع الملكية الفكرية، ودعم التواصل مع المخترعين والمبتكرين ورواد الأعمال. وأوضح المسؤولون أن عدد العلامات التجارية المسجلة ارتفع بنسبة ملحوظة بلغت 89%، كما سجلت الأعمال الفكرية نمواً قوياً بنسبة 26.5%. وفي الوقت نفسه، شهد عدد براءات الاختراع الممنوحة زيادة كبيرة بلغت 17.5%، ما يشير إلى استمرار التقدم التكنولوجي والابتكار. وعززت وزارة الاقتصاد إجراءاتها وأنظمتها، ما أدى إلى تقليص فترة الانتظار للفحص الأولي لبراءات الاختراع من 44 شهراً في بداية عام 2023 إلى 20 شهراً في عام 2024، وهو ما يعادل نصف الفترة تقريباً. كما تضاعف عدد طلبات براءات الاختراع الوطنية، ما ساهم في تحقيق نمو إجمالي بلغ 6%.

حكم قضائي جديد بأقصى عقوبة نص عليها قانون العلامات التجارية الجديد رقم 36 لسنة 2021:

في سابقة جديدة من حيث التاريخ و اعتيادية من حيث تطبيق القانون وإنفاذه، أصدرت المحكمة المختصة بإمارة عجمان حكماً تاريخياً ضد متهم بتقليد وبيع وترويج سلع تحمل اسم إحدى العلامات التجارية المحمية داخل الدولة و التي اكتسبت كافة الحقوق المترتبة على هذه الحماية القانونية، ما أدى إلى تضليل الجمهور والإضرار بالجهة المالكة للعلامة التجارية. وقضى حكم المحكمة بتاريخ 2025/1/31 بأقصى عقوبة ينص عليها القانون رقم 36 لسنة 2021 وهي الحبس لمدة سنة وغرامة مليون درهم إماراتي ومصادرة السلع المقلدة. وجاء في الفقرة الحكمية من حكم المحكمة أن المتهم خطط عمداً لارتكاب هذه الجريمة وهو يعلم أن أفعاله مجرمة قانوناً، وهو ما ثبت من خلال التحقيق معه واعترافه أمام المحكمة، وأن المبالغ والأموال التي استخدمها المتعدي في ارتكاب هذه الجريمة قاربت المليون درهم إماراتي. وهذه العوامل دفعت المحكمة إلى الاطمئنان إلى صحة قرارها بتشديد العقوبة على المتهم والحكم عليه بأشد العقوبة المنصوص عليها في القانون.

الخاتمة:

في الختام، تُبرز رحلة الإمارات في تعزيز حماية حقوق الملكية الفكرية مدى التزام الدولة بتطوير منظومة تشريعية حديثة تواكب التطورات الاقتصادية والتكنولوجية العالمية. لقد أثبتت الإمارات، منذ إصدار القانون الاتحادي رقم 37 لسنة 1992 وحتى التحديث الجذري الذي جاء به القانون رقم 36 لسنة 2021، أنها تسعى دومًا لخلق بيئة تشريعية صارمة وفعّالة تضمن حماية العلامات التجارية وغيرها من حقوق الملكية الفكرية. وإن إصدار مثل احكام مشددة في مجال حماية الملكية الفكرية ليس مجرد قرار قضائي فردي، بل هو بمثابة رسالة وطنية تؤكد أن دولة الإمارات لن تتهاون مع من ينتهكون حقوق الملكية الفكرية ويُظهر هذا التطبيق الصارم للقانون مدى اهتمام الدولة بحماية العلامات التجارية كأحد أهم الركائز الاقتصادية، مما يعزز من مكانتها كوجهة استثمارية في المنطقة والعالم إضافة لتعزيز بيئة الأعمال وتوفير الحماية القانونية اللازمة لضمان حقوق أصحاب العلامات التجارية وتحقيق العدالة في الأسواق التجارية.